المقدمة

بينت المذكرة التوجيهية التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة في آذار ٢٠١٠ الخاصة بنهج الأمم المتحدة بشأن العدالة الانتقالية أن مفهوم العدالة الانتقالية بالنسبة للأمم المتحدة يشمل (كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولة التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة تجاوزات الماضي الواسع النطاق بغية كفالة المساءلة و إقامة العدالة وتحقيق المصالحة ، وتعد عمليات و آليات العدالة الانتقالية عنصراً بالغ الأهمية من إطار الأمم المتحدة لتدعيم سيادة القانون)([1]) .

إن العدالة الانتقالية تتألف من عمليات وآليات قضائية وغير قضائية على حد سواء، ومن بينها مبادرات المقاضاة ، ومبادرات التيسير فيما يخص الحق في معرفة الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي والمشاورات الوطنية ، وأياً كانت المجموعة التي يجري اختيارها فيجب أن تكون متوافقة مع المعايير والالتزامات القانونية الدولية .

وتسعى العدالة الانتقالية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وما يتصل بها من انتهاكات لجميع الحقوق ، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعن طريق بذل الجهد لمعالجة جميع الانتهاكات على نحو متكامل ومترابط يمكن أن تساهم العدالة الانتقالية في تحقيق الأهداف الأوسع نطاقاً وهي منع حدوث نزاعات أخرى ، وبناء السلام والمصالحة .

وتشتمل الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون والعدالة الانتقالية وضع المعايير وأفضل الممارسات ، والمساعدة على تصميم وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية ، وتوفير الدعم الفني والمادي والمالي ، وتعزيز إدماج اعتبارات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ضمن اتفاقيات السلام .

([1]) ينظر تقرير الامين العام للامم المتحدة بشأن العدالة الانتقالية لعام ٢٠١٠ والمنشور على الرابط
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR-HRC/AHRC4-199.pdf

كما يلاحظ أن ثمة علاقة وثيقة بين مفهوم العدالة الانتقالية والقانون الدولي الإنساني ، إذ إن أحد أهم أهداف العدالة الانتقالية هو التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، والذي يشكل المحور الأساسي للقانون الدولي الإنساني ، والذي يعنى أساساً بوضع القواعد اللازمة للتصدي لتلك الانتهاكات التي تقع إبان النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات ، بيد أن نطاق مفهوم العدالة الانتقالية يستوعب أموراً أكثر من ذلك إذ أنه يغطي حالات إنتهاك حقوق الإنسان في أوقات السلم أيضاً ، و يشتمل على العديد من الآليات التي يعني بها القانون الدولي الإنساني ، كذلك يرى جانب من الفقه أن مفهوم العدالة الانتقالية يرتبط بصفة مباشرة بمجال العدالة الجنائية بحسبانه نشأ في ظل محاكمات نورنبيرك الشهيرة ، وتبلور وفقاً لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية ، ومما يزيد من تعقيد الأمر نسبة المفهوم ، وعدم وجود نماذج قانونية له يمكن تطبيقه في جميع الحالات ، بما يؤدي إلى القول أن العدالة الانتقالية تمثل مفهوماً له ذاتيته وطبيعته الخاصة يتطلب تطبيقه الإلمام بكافة حقول القانون المار بينها ، مع إدراك جوانبه السياسية المختلفة ، ومراعاة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومفاد ذلك أن العدالة الانتقالية هي جملة من الآليات القضائية وغير القضائية (السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ...) ، التي يستخدمها مجتمع معين ، لتحقيق عدالة في فترة إنتقالية ، بهدف الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة التوافق .

وان ممارسة الانتهاكات ضد المواطنين التي تقوم بها حكومات الدول بصورة عامة اضحت موضع اهتمام القانون الدولي ، وبالرجوع إلى أسس المرحلة الجديدة التي يمر بها العراق والتي قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والرغبة في إغلاق كافة ملفات الظلم والقهر الذي مر به الشعب العراقي ، إبان الحقبة السابقة وإعطاء كل ذي حقٍ حقه تم اختيار البحث تحت عنوان (العدالة الانتقالية في القانون الدولي الإنساني وتطبيقاتها في العراق) .

أولاً : - أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع في وضع قواعد قانونية واضحة لمعالجة الانتهاكات التي راح ضحيتها العديد من الأفراد سواء كانوا من المدنيين أم العسكريين عن طريق جبر الضرر الذي تعرضوا له ، وكذلك السعي إلى وضع قواعد قانونية من شأنها منع وقوع تلك الانتهاكات مرة أخرى مع إعطاء الحق للضحايا وذويهم بالمشاركة في عملية المحاسبة والوصول إلى نوع من العدالة التي تضمن حقوقهم المسلوبة .

ثانياً : - إشكالية الموضوع

تكمن مشكلة الدراسة في قيام كثير من الدول بانتهاك حقوق الضحايا الذين مستهم تبعات النزاعات المسلحة ، وينتج عن ذلك غياب المبادئ الواضحة والمقبولة بشكل عام لعدالة ما بعد النزاعات المسلحة .

وكذلك وجود كثير من المعوقات التي تواجه الجهود لتحقيق العدالة الانتقالية سواء كانت قانونية أم أمنية أم مالية وحتى سياسية ، إذ لا بد لنظام مابعد النزاع أن يسترشد بمبادئ العدالة الانتقالية من المحيطين الداخلي والخارجي للاستفادة من تجارب الدول التي مرت بنفس الظروف .

أما على الصعيد العراقي فهل العدالة الانتقالية قد طبقت بصورة ترقى لطموح الضحايا ؟ وفي حال لم تطبق بالصورة المثلى، ما هي المعوقات التي واجهت التطبيق؟

ثالثاً : - منهجية الموضوع

وسنعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي في إطار استقرائي ، والتي عن طريقها نحلل الواقع في العراق والظروف التي مر بها أثناء النزاعات المسلحة ،كون دمج هذه المناهج مع بعضها البعض ، من شأنه أن يؤدي إلى مستوى جيد في إطار البحث القانوني والتوصل إلى أفضل النتائج .

رابعا :- خطة الموضوع

لمعالجة موضوع (العدالة الانتقالية في القانون الدولي الإنساني وتطبيقاتها في العراق) ، ولإعطاء فكرة متكاملة عنه ، وانطلاقا من الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا البحث ، وهي وضع قواعد قانونية تمنع الانتهاكات على المواطنين ، وإعطاء الحقوق لهم ولذويهم في المشاركة بعملية المحاسبة ، لغرض إرجاع حقوقهم المسلوبة ، من أجل تحقيق العدالة .

تناولنا البحث في مقدمة ومبحث تمهيدي الذي بينا فيه ماهية العدالة الانتقالية ، أما الفصل الاول بحثنا العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة ، و اما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى العدالة الانتقالية في العراق